الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(2)/4
18 June 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحر

لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الثانية

هافانا، ٢٦-٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

الآلية العالمية

استعراض التقرير المتعلق بأنشطة الآلية العالمية وتقديم التوجيه لها عملاً بالمادة ٢١، الفقرة ٥ (د) من الاتفاقية

مذكرة من الأمانة

١- بناء على المادة ٢١، الفقرة ٥(د) من الاتفاقية وعملاً بالمقررين ٢٤/م أ-١ و١٠/م أ-٣، يطلب من المدير العام للآلية العالمية، نيابة عن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أن يزود كل دورة عادية لمؤتمر الأطراف بتقرير حول أنشطة الآلية العالمية يشمل ما يلي:

`١` عمليات وأنشطة الآلية العالمية بما في ذلك فعالية أنشطتها في تعزيز تعبئة الموارد المالية الكبيرة وتوجيهها إلى البلدان النامية الأطراف المتأثرة؛

`٢` تقييم احتمالات توافر الأموال مستقبلاً لتنفيذ الاتفاقية، إضافة إلى تقييم السبل والوسائل الناجعة لتوفير هذه الأموال وتقديم المقترحات بشأنها؛

`٣` أنشطة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وكذلك المنظمات الأخرى ذات الصلة في مجال دعم الآلية العالمية.

٢- تطبيقاً لما نص عليه المقرر ١٠/م أ-٣، فإن التقرير الذي قدمه المدير العام للآلية العالمية إلى الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف مرفق بهذه الوثيقة.

(A) GE.03-62304 250703 040803

تقرير المدير العام للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المقدم نيابة عن رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية[1] إلى الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف

موجز تنفيذي

المقدمة

الجزء الأول آفاق الآلية العالمية – السياق والنهج

ألف – السياق المستجد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
باء – استراتيجية تشغيل الآلية العالمية.

الجزء الثاني أداء الآلية العالمية لعملها – بناء الشراكات وتعبئة الموارد

ألف – أداء المهام التي كلفت بها الآلية العالمية
باء – دعم أطر برمجة عمل الشراكات
جيم – التأثير المضاعف للآلية العالمية
دال – نظام مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي
هاء– استراتيجية الآلية العالمية في مجال الاتصالات.

الجزء الثالث الجوانب المتعلقة بالإدارة والموازنة

ألف – التنظيم والموارد البشرية
باء – المساهمة في الموارد المالية للآلية العالمية
جيم – الإجراءات التشغيلية.

الجزء الرابع الاستنتاجات والتوصيات

ألف – الدروس المستخلصة من مشاركة الآلية العالمية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
باء – الخطوات التالية.

المرفقات

المرفق الأول: أفريقيا
المرفق الثاني: آسيا والمحيط الهادي
المرفق الثالث: أمريكا اللاتينية والكاريبي
المرفق الرابع: جدول المانحين.

---

(١) استنسخ التقرير دون تحرير رسمي من جانب الأمانة.

ملخص تنفيذي

تتابع الآلية العالمية تنفيذ ولايتها على أساس الاستراتيجية التشغيلية المقدمة للدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في الوثيقة ICCD/COP(4)/Add./(A)، والولاية هي زيادة فعالية وكفاءة الآليات المالية الراهنة وتشجيع الإجراءات المؤدية إلى تعبئة وتوجيه الموارد المالية الكبيرة ويشمل ذلك نقل التكنولوجيا. وتعكس الاستراتيجية دور الآلية العالمية كوسيط في المقام الأول لتحفيز التمويل من الموارد الممكنة وذلك لتلبية أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان النامية الأطراف، كما تعكس ضرورة أن يتطلب الأسلوب العام لاتفاقية مكافحة التصحر فيما يتعلق بتدهور التربة نهجاً متعدد المصادر ومتعدد القنوات إزاء التمويل.

وتبين التجربة أن تعبئة الموارد لم ترتق إلى مستوى التطلعات ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل تشمل الانحسار العام في المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وعدم كفاية مستوى دمج أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومبادرات برامج عملها في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية العامة للبلدان النامية الأطراف ووكالات التعاون الإنمائي. ونظراً إلى دور الآلية العالمية هو عبارة عن وسيط بين العرض والطلب، وبين البلدان الأطراف النامية والمتقدمة فقد كان لهذه العوامل تأثير ملحوظ على مقدرة الآلية العالمية في القيام بالوظيفة المنوطة بها. مع ذلك، فكما هو واضح في المرفقات الإقليمية بهذا التقرير فقد أحرز تقدم في كافة الأقاليم، وعندما يشتد عضد الآلية العالمية وفق ما كان متصوراً عند تأسيسها وتكتسب الخبرة في أداء دورها بالتعاون مع شركائها، فإن مردود العملية المطولة لإيجاد الشراكات المالية على المستويين الوطني ودون الإقليمي يُتوقع أن يثمر في عدة بلدان أطراف ومناطق دون إقليمية على مدى عدة أشهر قادمة.

لقد حدثت عدة تطورات هامة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية من شأنها أن تيسر بناء الشراكة وتعبئ الموارد. وهذه التطورات تشمل قرار مرفق البيئة العالمية فتح مجال جديد خاص بتدهور التربة وإزالة الغابات؛ واعتراف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بأن زيادة استثمار المساعدة الإنمائية الرسمية في التنمية الزراعية والريفية يعتبر مطلوباً لتحقيق أهداف التنمية للألفية، ويرتبط بذلك الاعتراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بوصفها اتفاقية تنمية في المقام الأول يمكنها المساهمة في تحقيق هدف تخفيف وطأة الفقر؛ كما تشمل توافق الآراء في "مونتيري" على الحاجة إلى عكس اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية الذي يميل للتراجع.

والأمر الذي يعتبر ذا أهمية مباشرة أكبر بالنسبة للآلية العالمية هو النتائج التي تمخض عنها الاجتماع العاشر للجنة التيسير في الآلية العالمية. فقد تم تطوير خطة عمل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ مهدت الطريق لنهج أكثر تكاملاً لتنفيذ ولاية الآلية العالمية، مما عليه الحال حتى الوقت الراهن. ولا تنحصر خطة العمل في الأنشطة والأهداف التي يجب على مكتب الآلية العالمية تحقيقها وإنما تشرك أعضاء لجنة التيسير في تحقيق الأهداف الموضوعة والاضطلاع بالمسؤوليات بالتعاون مع الآلية العالمية. ويدخل في صلب ذلك، التفاعل اللصيق والتعاون بين الآلية

العالمية والوكالة المضيفة لها وهي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات الأخرى التابعة للجنة التيسير. ولقد تم بذلك إعطاء لجنة التيسير والآلية العالمية انطلاقة جديدة تقوم على أساس تحقيق عدد محدود من الأهداف الجلية ليتسنى بذلك تركيز عمل الآلية العالمية ولجنة التيسير على ثلاثة أهداف أساسية:

- تعبئة الموارد المالية لدعم عملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (قبل الاستثمار).
- توسيع قاعدة التمويل لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.
- تطوير نظام معلومات الآلية العالمية ومعارفها واستراتيجية اتصالاتها.
- الهدف الثاني وهو الأكثر حاجة للتطوير ويتطلب التعاون التام ليس بين الآلية العالمية ولجنة التيسير التابعة لها فحسب، وإنما أيضا مع كافة أطراف الاتفاقية. وتبين خبرة الآلية العالمية ضرورة الالتزام التام بكل العوامل الواردة في الاتفاقية بغرض نقلها من التخطيط إلى حيز التطبيق.

المقدمة

عملاً بالفقرة ٥(د) من المادة ٢١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يغطي التقرير الحالي أنشطة الآلية العالمية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. والملابسات المحددة التي تشكل سياق هذا التقرير تشمل: (أ) استعراض مؤتمر الأطراف الثاني سياسات الآلية العالمية، وطرق العمل والأنشطة كمتابعة للمقرر ٩/م أ-٣ (الفقرة ٢٣)، التي تم بصددها تقييم مستقل للآلية العالمية؛ (ب) اجتماع لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية المعقود مؤخراً والذي أتاح فرصة للحصر الدقيق لسجل التتبع وتقييم الفرص المستقبلية للتعاون المعزز بين الوكالات دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

الجزء الأول

آفاق الآلية العالمية: السياق والمنهج

ألف - السياق المستجد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

إن النهج العام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حيال مواضيع تدهور التربة يتطلب اتباع نهج في التمويل، متعدد المصادر ومتعدد القنوات. والولاية الممنوحة للآلية العالمية هي زيادة فعالية وكفاءة الآليات المالية الراهنة وتشجيع الإجراءات المؤدية إلى تعبئة وتوجيه الموارد المالية الكبيرة بما فيها نقل التكنولوجيا. إن تعبئة الموارد على أساس برامج العمل أصبح دون التطلعات ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل يشمل: الانحسار العام في

المساعدة الإنمائية الرسمية خلال العقد الماضي والذي صاحبه تناقص نصيب الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية من المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والقصور في مستوى إدماج أهداف اتفاقية مكافحة التصحر ضمن الاستراتيجيات الحكومية وعمليات التخطيط وإعداد الموازنة بها، وضمن استراتيجيات التعاون الإنمائي بين الشركاء في التنمية؛ وعدم كفاية اعتراف طرفي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأنها اتفاقية إنمائية في المقام الأول وليست اتفاقية بيئية. وانطلاقاً من أن دور الآلية العالمية هو دور الوسيط بين العرض والطلب، بين البلدان النامية الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر والبلدان الأطراف المتقدمة، فقد كان لهذه العوامل تأثير كبير على قدرة الآلية العالمية على الاضطلاع بمهمتها. ولقد تم وضع استراتيجيتها لتستجيب لهذه الحقائق الواقعية (انظر ما يلي أدناه).

ومع ذلك، فقد حدث عدد من التطورات الإيجابية خلال العامين الماضيين ينبغي أن يساعد في تعبئة الموارد للاتفاقية. وهي تشمل: فتح مجال جديد خاص بتدهور التربة وإزالة الغابات في إطار مرفق البيئة العالمية مع الاعتراف بتكامل دوري مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية في تعبئة الموارد غير المتزايدة لصالح برنامج العمل الجديد، وتوافق الآراء في مونتيري على الحاجة لتغيير اتجاه الانحسار السائد في المساعدة الإنمائية الرسمية واعتراف مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة بضرورة تخصيص حصة متزايدة من موارد التنمية للقطاعين الزراعي والريفي والاعتراف بان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واحدة من أدوات تحقيق هدف التنمية للألفية للتخفيف من وطأة الفقر.

باء – الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية

إن الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية كما تم تقديمها لمؤتمر الأطراف الرابع في الوثيقة ICCD/COP(4)/Add.(A) تبين دور الآلية العالمية كوسيط في المقام الأول بين العرض والطلب كما توضح الحاجة لنهج متعدد القطاعات ومتعدد المصادر لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بوصفها اتفاقية تتعلق بالتنمية المستدامة. وتبعاً لذلك فان نقاط القوة الرئيسية في الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية قد تم تحديدها في المحاور التالية:

تشجيع الحكومات على الاعتراف بالاتفاقية على أنها اتفاقية إنمائية وببرنامج العمل الوطني على أنه برنامج في حاجة إلى إخراجه من إطاره الإيكولوجي وإدماجه في عمليتي التخطيط والموازنة، كأن يدمج في خطط العمل الوطنية وفي الاستراتيجيات القطاعية كالتي تتعلق بالزراعة والحراجة والتنمية الريفية، وفي الاستراتيجيات المرتبطة بتخفيف وطأة الفقر وورقات استراتيجية الحد من الفقر؛

- تشجيع البلدان الأطراف المتقدمة على الاعتراف بالاتفاقية بطريقة مماثلة ووضعها في الحسبان ضمن استراتيجياتها الخاصة بالتعاون الإنمائي ومفاوضاتها مع الشركاء الإنمائيين؛

- بـــناء الشـــراكات بـــين البلدان الأطراف النامية والمتقدمة على أساس الاعتراف المتبادل بدور الاتفاقية ومن خلال تحديد وسيلة الربط بين برامج العمل الوطنية وأطر عمل الشركاء الإنمائيين بشأن التعاون ودورات البرمجة ذات الصلة به؛

- الإفـــادة من الموارد المحفزة للآلية العالمية (المساهمات الطوعية) لرعاية العمليات المذكورة أعلاه وإيجاد التأثير المضاعف للاستثمارات؛

- الاستفادة من لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية والتحالفات الاستراتيجية الأخرى بغرض تعزيز الدعم للبلدان الأطراف النامية وتنسيق الجهود واستغلال التآزر المؤسسي؛

- اســـتنباط موارد تمويل جديدة وإضافية مع التركيز على مرفق البيئة العالمية الذي ليس لديه في الأصـــل مجـــال خاص بتدهور التربة وإزالة الغابات، وتضمين موارد أخرى أيضا مثل مقايضة الديون وإمكانيات تبادل حقوق إطلاق الكربون.

الجزء الثاني

أداء الآلية العالمية لعملها: بناء الشراكات وتعبئة الموارد

ألف- أداء المهام التي كلفت بها الآلية العالمية

إن المهام الأربع المترابطة للآلية العالمية وفق الولاية الممنوحة من مؤتمر الأطراف (المقرر ٢٤/م أ-١) هي كما يلي:

(أ) جمع ونشر المعلومات؛

(ب) التحليل وتقديم المشورة عند الطلب؛

(ج) تشجيع التعاون والتنسيق؛

(د) تعبئة الموارد وتوجيهها.

ونظـــراً لتقاطع المواضيع المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فإن عملية التوفيق بين جوانب العرض والطلب في معادلة الموارد الخاصة بتنفيذ الاتفاقية تشمل عدداً من التدخلات التي غالباً ما تندرج تحت عدة من المهام المذكورة أعلاه. وتبعاً لذلك ولتفادي العرض المتكرر أو المثير للسخرية حول الكيفية التي اتبعتها الآلية

العالمـــية في أداء المهـــام أعلاه، لم يُعتمد هنا إعطاء التقارير حول المجالات الوظيفية. وبدلاً من ذلك يتناول هذا الفصل الموضوعات الآتية:

- دعم الآلية العالمية لبرمجة العمل ووضع أطر للشراكات على المستويين الوطني ودون الإقليمي.
- بعض الرسوم التوضيحية لبيان التأثير المضاعف للآلية العالمية.
- نظام مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي.

باء- دعم برمجة العمل وأطر الشراكات

كانت الآلية العالمية قد تلقت عند إعداد هذا التقرير، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حوالي تسعين طلباً للحصـــول على الدعم لبرامج عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. والمرفقات الإقليمية تعطي أمثلة ملموسة لما حققه دعم الآلية العالمية لبعض هذه الطلبات. فدعم الآلية العالمية يقدم وفـــق استراتيجيتها التشغيلية، المذكورة أعلاه، وبناءً على افتراض أن الآلية العالمية بحاجة إلى التفاعل مع جانب العرض والطلب الخاص بأطراف الاتفاقية. وهنالك حاجة إلى وضع برامج عمل وتحديد متطلبات وفرص الاستثمار فهـــي الأســـاس للمفاوضـــات بشأن التمويل. ويتبين من الخبرة أن عمليتي دمج الاتفاقية وبرامج العمل في أطر التخطيط للحكومات ووكالات التعاون الإنمائي، وتحديد الشراكات التمويلية في ضوء ذلك، بحاجة إلى الاستمرار قدر الإمكان بطريقة متوازية لتتحقق فعاليتهما. ولقد تطورت الآلية العالمية وأخذت الآن تتبع أسلوباً أكثر منهجية في هـــذا الصدد. وهذا الأسلوب يتسم بالمنهجية والتسلسل لدعم وضع برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية بغرض تأسيس الشراكات المالية. وهو لا يشمل الوزارة المعنية فقط وإنما أيضا وزارات وإدارات التخطيط والمالـــية لدى البلد الطرف النامي والشركاء الإنمائيين من خلال وكالات التعاون الإنمائي لديها، بغرض ضمان الالـــتزام المالي من جانبي العرض والطلب لتنفيذ برنامج العمل. ولقد قامت الآلية العالمية بالتعاون وعززت هذا النهج بالتضافر مع عدد من المؤسسات الشريكة. والمجالات الرئيسية هي ما يلي:

- لجـــنة التيســـير التابعة للآلية العالمية وتشمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والثلاثة هم الأعضاء المؤسسون الذين انضمت إليهم لاحقا أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، وأمانة مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرفي التنمية الأفريقي والآسيوي والمصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية.

- الوكـــالات الثنائية وهيئات التنسيق المرتبطة بها مثل الاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

- المـــنظمات دون الإقليمـــية ذات الولايات المحددة و/أو المصلحة المحددة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

- مؤسســـات البحث والمؤسسات الأكاديمية وخاصة الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية.

- مجتمع المنظمات غير الحكومية.

ويتبين من التجربة أن التعاون مع كل هذه الهيئات الشريكة يحتاج لمزيد من التطوير والتعزيز. وفيما يتعلق بلجنة التيسير فلقد تمخض اجتماعها في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عن خطة عمل للآلية العالمية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، لا تركز فقط على ما ستنجزه الآلية العالمية وإنما أيضا على الالتزام الذي ارتضاه كل عضو في لجنة التيسير بأداء واجـــبات محددة دعماً للآلية العالمية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهنالك حاجة لإقامة علاقة معززة مماثلة ولتعاون منظم مع الأوساط الثنائية تعزيزاً لدعمها للاتفاقية في إقامة روابط أقوى. وسيكون ذلك هدفاً مهماً عقب مؤتمر الأطراف السادس.

وفيما يتعلق بالمنظمات دون الإقليمية وعمل الآلية العالمية لتعزيز بناء الشراكات على المستويين القطري ودون الإقليمي، فإن الآلية العالمية تساعد في إنشاء مرافق دعم دون إقليمية وتعمل مع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة: مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جنوب أفريقيا؛ ومع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في مـــنطقة الســـاحل، في غرب أفريقيا. أما في إقليم آسيا الوسطى فإن الآلية العالمية تتعاون أيضا مع المركز الدولي للـــبحوث الزراعـــية في المناطق القاحلة، وفق مبادرة يتم تمويلها من خلال اتفاق لتقاسم التكاليف مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كما تخطط لشراكة مماثلة في إقليم أمريكا الوسطى مع منظومة التكامل لأمريكا الوسطى. ووفقا للولايات الممنوحة لهذه المنظمات فإن مرافق الدعم تقوم بما يلي:

- تنســـق إعداد وتنفيذ بـــرامج العمل دون الإقليمية ويشمل ذلك توفير المساعدة الفنية و/أو الدعم (حسب الاقتضاء) في إعداد وتنفيذ المشاريع والمبادرات عبر الحدود، المشار إليها في برامج العمل دون الإقليمية.

- تقـــدم العـــون للدول الأعضاء في تطوير وتنفيذ برامج عملها الوطنية وتوفير حلقة وصل تمكن الشركاء الإنمائيين من دعم عمليات برامج العمل الوطنية في هذه البلدان الأطراف.

- توفر منبراً دون إقليمي للحوار حول السياسات والإثراء المتبادل للخبرات.

إن الميزة الهامة للتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية هي الفرصة التي يتيحها للعمل بطريقة متكاملة من خلال المؤسسات الحكومية على مختلف المستويات التي تتراوح بين العاملين الفنيين والمسؤولين عن رسم السياسات والسلطات السياسية.

وهنالك شكل خاص من أشكال الشراكة يشمل عدة مجموعات من الشركاء سالفة الذكر وهو "اتفاق الشراكة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في جمهوريات آسيا الوسطى"، المبرم بين الآلية العالمية، ومصرف التنمية الآسيوي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومشروع اتفاقية مكافحة التصحر المقدم من الوكالة الألمانية للتعاون التقني في عام ٢٠٠١. إن الهدف الرئيسي لهذه الشراكة هو تعزيز تنسيق الأطراف المانحة العاملة في المجال دون الإقليمي بغرض التشجيع على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على المستويات المحلي والوطني ودون الإقليمي. واعترافاً بإمكانيات اتفاقية الشراكة الاستراتيجية فقد تم تقديمها في سياق اتفاقية مكافحـــة التصـــحر في آســـيا الوسطى كشراكة رسمية من المستوى الثاني خلال عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المســـتدامة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا. وفي هذه المناسبة عبر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة عن رغبتهما الانضمام لعضوية هذه الشراكة واستكملت مع المركز المناقشات المتعلقة بعضويتهما في اتفاقية الشراكة الاستراتيجية.

وتعاون الآلية الدولية مع مؤسسات البحث – وخاصة نظام الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية يرمي إلى تشجيع المساهمات التي تقوم على أسس علمية المقدمة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وفي هذا السياق تسهم الآلية العالمية بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في صياغة برنامج تحدي التصحر حول الزراعة والتصحر والفقر، الذي تقدمته مجموعة من مؤسسات الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية (المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

تعترف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية) لتنفيذ الاتفاقية. فمكافحة التصحر وتدهور التربة تعتمد في نهاية المطاف على الكيفية الـــتي يتبعها المزارعون والرعاة وخلافهم من مستغلي الموارد الطبيعية في إدارة أراضيهم. ولذا فالمعارف التقليدية والتقنـــيات المناسبة المطورة على المستوى الشعبي تؤدي على الدوام دوراً هاماً في مكافحة تدهور التربة. والآلية

العالمية، مسترشدة بولايتها، تدعم المجتمع المدني من خلال برنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية الذي تم تطويره كشراكة بين الآلية العالمية والشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر، وتهدف إلى تيسير إسهام المجتمع المدني في برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية. وهو يعمل من خلال مشاريع التبادل والتدريب المجتمعي على مستوى صغير بهدف تعزيز:

- قـــدرة المجتمعات المحلية على تحديد وربط العوامل المقيدة والتجاوب معها واستغلال الفرص في إدارة الموارد الطبيعية والإنتاج؛
- حـــوار السياسة ونقل التكنولوجيا والتأسيس على المعارف المكتسبة محلياً لتحقيق إدارة أفضل للموارد الطبيعية واستحداث مصادر دخل بديلة؛
- قدرة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية على التجاوب مع متطلبات المجتمعات المحلية؛
- استنباط ونشر المعرفة.

وقامت الآلية العالمية بإدخال برنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية عام ٢٠٠٠. وصادقت بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٣ على ١٦ مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ٤٣٦ ٢٦٦ دولاراً أمريكياً لمساعدة المنظمات غير الحكومية. وأدى ذلك إلى الحصول على تمويل مشترك من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الكندية للتنمية الدولية ومن المنظمات غير الحكومية المشاركة. كما بدأت المناقشات حالياً مع أعضاء لجنة التيسير ومـــع برنامج المنح الصغيرة في مرفق البيئة العالمية على وجه الخصوص بحيث يتولى برنامج المنح الصغيرة مسؤولية الجوانـــب التشغيلية للبرنامج بينما تركز الآلية الدولية على تعبئة الموارد. ويعتبر هذا الأمر مفيداً بوجه خاص في المـــرحلة الراهـــنة نظرا إلى أن تدهور الأرض قد اصبح الآن مجالاً يحظى بتركيز مرفق البيئة العالمية. لذا ينبغي أن يكـــون مـــن الممكن إيجاد مزايا كبيرة لمجتمع المنظمات غير الحكومية من خلال التعاون الرسمي بين الآلية العالمية وبرنامج المنح الصغيرة. وسوف تتحرى الآلية العالمية إمكانيات تأسيس شراكات مماثلة مع المنظمات الأخرى التي لديهـــا بـــرامج تحظى بدعم المنظمات غير الحكومية. ويعتبر البنك الدولي هو الشريك الأول في برنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية، وقد طوّر بالتالي هذه الشراكة كجزء من الدعم الذي يقدمه للمنظمات غير الحكومية.

ونظمت الآلية العالمية بالتعاون مع الأمانة حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية حول وسائل تعبئة الموارد وذلـــك تجاوباً مع توصية من مؤتمر الأطراف الثالث. فتم تنظيم أربع من هذه الحلقات في أفريقيا بدعم كبير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مركز تطوير الأراضي القاحلة (حلقتين لشرق وجنوبي أفريقيا، وحلقة لغرب أفريقيا وحلقة لشمال أفريقيا)، كما عُقدت حلقة عمل لآسيا وأخرى لأمريكا اللاتينية والكاريبي. وكانت هذه الحلقات التدريبية ضرورية لصياغة فهم مشترك لأسلوب الإدماج وبناء الشراكة بدمج مواضيع التصحر/تدهور الأراضي في

العمليات الحكومية للتخطيط والموازنة وفي أطر التعاون القطري الخاصة بالشركاء الإنمائيين. وهذه العملية مهدت الطريق أيضاً لرسم أُطر الشراكة الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي والفقر، ولتعبئة الموارد الداعمة لتنفيذ برامج العمل الوطنية. كما مهدت الطريق لتأسيس مرافق الدعم دون الإقليمية والتعاون المنتظم الذي تم إيجاده مع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا جنوب الصحراء. وكمتابعة مباشرة لحلقات العمل تم في جنوب أفريقيا بصفة خاصة بدء مشاريع لإدارة الأنهار عبر الحدود ضمن برامج العمل دون الإقليمية. وهنالك مشاريع مماثلة قيد الإعداد في شرق أفريقيا.

جيم – التأثير المضاعف للآلية العالمية

من الصعب استبعاد الانعكاسات الخاصة بالعوامل التي تؤثر في بيئة صناعة القرار على المستوى القطري التي يغلب عليها طابع التعقيد حال النظر في خيارات السياسات والاستثمار. ومن المعروف أيضاً من واقع التجربة في مجال التنمية الريفية وإدارة الموارد الطبيعية أن القرار المبدئي لتخصيص الموارد لبرامج العمل الوطنية لا يضمن بالضرورة التنفيذ الناجح للبرنامج. ومع ذلك فقد أصبح التأثير المضاعف مفهوماً ذا أهمية متنامية بالنسبة للآلية العالمية لقياس انعكاساته على تعبئة الموارد. ومن الواضح أن تأثير تدخل الآلية العالمية يختلف حسب المواقف ويعتمد ذلك على سبيل المثال على إمكانية الاستفادة من الشراكات الاستراتيجية. وفي ضوء هذه الخلفية ترد فيما يلي دراسة القليل من الحالات كأمثلة على التأثير المضاعف لتدخلات الآلية العالمية.

ففي *تونس*، كان الإنجاز الرئيسي إدخال برامج العمل الوطنية ضمن الخطة الخمسية العاشرة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتقوم الحكومة، بدعم من الآلية العالمية، بتطوير مشاريع ذات أولوية منبثقة عن برامج العمل الوطنية لوضعها ضمن الخطة العاشرة. والتكلفة الإجمالية للمشاريع ذات الأولوية تقدر بمبلغ ٣٦٧ ٣ مليون دولار أمريكي ثم خصصت الحكومة ١٨,٦٠ مليون دولار منها من موارد محلية. وإضافة إلى ذلك ومقارنة بخطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية التاسعة فقد مكن دعم الآلية العالمية من تحقيق زيادة تبلغ ٤٠٠ مليون دولار أمريكي (٢٣ في المائة) في خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية العاشرة لأنشطة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وإدارة الموارد الطبيعية، وقد بلغ الاستثمار الحفاز للآلية العالمية ٠٠٠ ٨٠ دولار أمريكي. وتجاوب العديد من المانحين بصورة إيجابية مع عملية بناء الشراكات التي يسرتها الآلية العالمية. فمثلاً، خصصت الحكومة الإيطالية ٣,٥٨ مليون دولار أمريكي لمشروع طورته وزارة البيئة والتخطيط بدعم من الآلية العالمية. كما عبرت وكالات أخرى للتنمية الثنائية والمتعددة الأطراف من اليابان وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية عن اهتمامها بدعم المشاريع التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية والباحثون في مجال الأنشطة الميدانية. وتتابع الآلية العالمية بمثابرة العمل مع هؤلاء الشركاء تعبئة المزيد من الموارد التي تناسب مخصصات ميزانية الحكومة التونسية.

ويمكـــن التعـــبير كذلـــك عن دعم الآلية العالمية لتونس من حيث الكم، فمثلاً، حظي موضوع تدهور الأراضي بالأولوية الوطنية مقارنة بالاعتبارات القطاعية المحدودة؛ وتم الاعتراف بالحاجة لتبني نهج متعدد المساقات ومتكامل لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ ولاقت القيمة المضافة لبرامج العمل الوطنية قدراً كبيراً من الاستحســـان في العديد من الدوائر الحكومية؛ يكفل دمج برامج العمل الوطنية في الخطة العاشرة التمويل الوطني بصـــرف الـــنظر عن إعادة الهيكلة المؤسسية؛ ويتخذ أسلوب المشاركة طابعاً مؤسسياً؛ كما يجري تعزيز تقاسم المعلومات والآليات الاستشارية بين المانحين.

وفي *غرب أفريقيا*، يمكن ملاحظة التأثير المضاعف لتدخلات الآلية العالمية في برامج العمل دون الإقليمية. فمنحة التيسير البالغة ١٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي مضافاً إليها المساعدات الفنية والمالية الأخرى من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، قد تمخضت عن الموافقة على منحة تخطيط من مرفق البيئة العالمية بمقدار ٣٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي للخطة الاســـتراتيجية الخاصة بمرتفعات فوتا جالون، التي يرجى أن تؤدي إلى الحصول على منحة من مرفق البيئة العالمية تبلغ حوالي ١٠ ملايين دولار أمريكي. وعلى نفس المنوال فان منحة التخطيط البالغة ٧٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي الممـــنوحة مـــن مـــرفق البيئة العالمية لمبادرة النيجر/نيجيريا الخاصة بالإدارة المنسقة للموارد الطبيعية في المناطق الحدوديـــة، تـــبعها احتمال تمويل مرفق البيئة العالمية للمشروع بمبلغ ١٢ مليون دولار أمريكي. وهذه الأنشطة التخطيطـــية، الـــتي أدت الآلية العالمية فيها دور تيسير تعبئة الموارد، سوف تؤدي إلى: `١` إطار استراتيجي عام يشمل اتفاقات الشراكة وبرامج الاستثمار في مرتفعات فوتا جالون بتكلفة تفـــوق ٧٥ مليون دولار أمريكـــي؛ و`٢` توفـــير محفظة استثمار بما يربو على ٤٠٠ مليون دولار أمريكي لمبادرة النيجر/نيجيريا، بما في ذلك البرامج والمشاريع التي تدعمها الجهات الشريكة الثنائية/المتعددة الأطراف والقطاع الخاص.

وفي *البرازيل*، تم التفكير في موارد جديدة وإضافية غير المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية وذلك من خلال الارتـــباط بمرفق البيئة العالمية، وقد قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالتعاون اللصيق مع الآلية العالمية بدعم حكومة البرازيل في تطوير عنصر لمرفق البيئة العالمية يرتبط بمشروع مدعوم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في شمـــال شرق البرازيل، وتمخض ذلك عن مذكرة مفاهيم من صندوق تنمية المشاريع – باء من مرفق البيئة العالمية طُلبت بموجبها منحة تخطيط بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. ورُفع هذا الطلب إلى أمانة مرفق البيئة العالمية في أيـــار/مـــايو ٢٠٠٣. والمزمع لمبادرة مرفق البيئة العالمية في حدود ١٠ ملايين دولار أمريكي بينما تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع ١٠٥,٤ ملايين دولار أمريكي. وإضافة إلى ذلك أنشأت الآلية العالمية محفلاً للجهات المتعددة ذات المصـــلحة يضم ممثلين من الإدارات الاتحادية والمحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والاتحاد الأوروبي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة والوكالة الفرنسية للتعاون. وقد تحدد الحصول على تمويل تكميلي بحوالي ١٠,٥ ملايين دولار من هذه المجموعة.

دال – مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي

طورت الآلية العالمية مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي لكي تتمكن من أداء مهمة "*جمع ونشر المعلومات*" تطبيقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وخاصة للمقررات ٢٤/م أ-١ و٢٥/م أ-١ و٩ /م أ-٣. ويشمل مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي مجموعة قوائم جرد للموارد المالية، والمتطلبات المالية وتدفقات التمويل الخاص بمكافحة التصحر. وترد هذه القوائم على شبكة الإنترنت في الموقع (http://field.gm-unccd.org) وعلى أقراص مدمجة للقراءة فقط.

والنسخة الثالثة المستكملة من مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي متوافرة في الوقت الراهن وتشمل، إضافة إلى تخطيط بياني حديث ووسيط تصفح متطور، قائمة جرد جديدة عن أنشطة التعامل مع الجفاف، حافلة بالبيانات التي تم الحصول عليها من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ويضم مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي في الوقت الراهن ما يزيد على ٦٠٠ ٥ من السجلات التي تمت مطابقتها وتشمل أكثر من ٣٠٠ ١ وثيقة وتقرير ونشرة تتعلق بتنفيذ الاتفاقية، فضلاً عن الآلاف من نقاط الربط بمواقع إنترنت ومصادر معلومات خارجية. والمعلومات تغطي ٦ أقاليم قارية، و١٨٥ قطراً و٢٨ من الجهات المانحة الثنائية و٦٩ من الجهات المانحة المتعددة الأطراف و٩٨ من المؤسسات العامة والخاصة، و١٤٥ منظمة غير حكومية، و٩٠ شركة من القطاع الخاص، و٥٢ مؤسسة أكاديمية ومؤسسة بحث، ومانحين آخرين.

وتتمكن الآلية العالمية من خلال مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي من وضع التحاليل المالية التي توجد معارف ذات قيمة محددة لعملية تعبئة الموارد الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهذه التحاليل المهمة لعملية ملاءمة العرض والطلب لتمويل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، يتم استخدامها في سياق عمل الآلية العالمية في التوسط وتقديم المشورة على المستوى القطري وعلى مستوى وضع السياسات. (مثلاً، خلال الاجتماعات مع أعضاء لجنة التيسير، ووكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

وقد مكنت المعلومات التي جمعها حتى الآن مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي الآلية العالمية في عام ٢٠٠٣ من إجراء دراسة أولية شاملة لمعرفة مقدار الموارد المستثمرة على نطاق العالم في الأنشطة المتعلقة بالتصحر خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. وكشفت الاستنتاجات الأولية للدراسة عن أن أنشطة المساعدة ذات الصلة خُصص لها ٤,٦ مليارات دولار أمريكي في المتوسط لكل سنة، وأن حوالي ٣,٣ مليارات دولار أمريكي من هذا المبلغ (٧٢ في المائة إجمالي المبلغ) تم تمويلها من جهات متعددة الأطراف بينما تم توفير مبلغ مليار دولار أمريكي (٢٢ في المائة) من جهات ثنائية. ويبدو من المعلومات المتاحة أن قدراً يسيراً من المساعدات ذات الصلة قد

أتـــى من مؤسسات ومن منظمات غير حكومية ومؤسسات بحث ومؤسسات أكاديمية ومن القطاع الخاص (انظر الأرقام أدناه).

ومـــن التحديات الرئيسية التي واجهتها الآلية العالمية في هذه الدراسة أن المعلومات ذات الصلة غالباً ما تكـــون غـــير متجانسة أو ناقصة أو يصعب التحقق منها. كما أن ثلث المشاريع ذات الصلة المضمنة في التقارير الوطنية التي ترفع إلى مؤتمر الأطراف أو في النشرات الرسمية لوكالات التنمية لا توفر البيانات المالية الأساسية. ومن الـــتحديات أيضـــاً استخدام نماذج وتعاريف وتصنيفات مختلفة للأغراض الإحصائية المتماثلة. ولقد دُعيت الآلية العالمية للمشاركة في فرقة العمل المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية المعنية بالإحصاءات، التي اجتمعت في باريس – فرنسا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أملاً في تعزيز الاتساق بين اتفاقية مكافحـــة التصـــحر والمـــبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد التقارير الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

وخلال الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية طُلب من الآلية العالمية، ضمن أشياء أخرى، توفير "*معلومات ملموسة بشأن الموارد التي عبأتها حتى الآن*". وإضافة إلى ذلك واعتباراً لمصادر التمويل المتعددة للاتفاقية اقترحـــت لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية "*توفير المزيد من الدعم في شكل برامج إعلام وتدريب لجهات الاتصال الوطنية، بما في ذلك التدريب على التفاوض وتخطيط البرامج التكاملية وإذكاء الوعي بفرص تعبئة الموارد بالنسبة لدورات البرمجة لدى شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف*" (ICCD/CRIC(1)/10).

واستجابة للتوصيات أعلاه بينت خطة عمل الآلية العالمية أنها سوف تتبنى خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ نهجـــاً من أربعة مسارات لتعبئة الموارد، يشمل تقديم المشورة والمساعدة للحكومات في إعداد برامج الاستثمار لاتفاقـــية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كما يبين أن الآلية العالمية سوف تؤدي باستمرار دور الوسيط في مجال بناء القدرات وإقامة شبكات المعارف من أجل تعبئة الموارد.

وفي هـــذا الصدد، سوف يُستخدم مصدر المعلومات المالية عن تردي الأرضي وسيلة لتيسير الوصول إلى البيانات ذات الصلة والمعلومات والمعارف فضلاً عن تقاسمها ونقلها. وهذا الأمر لا يساعد فقط على زيادة الوعي بـــالموارد المالية المتوافرة والمبتكرة والبرامج المتاحة لاتفاقية مكافحة التصحر، بل يعمل أيضاً كأداة لقياس كمية المـــوارد المســـتثمرة بالفعل، ولزيادة شفافية الأنشطة التي تضطلع بها الأطراف في إطار تنفيذ الاتفاقية، ولتشجيع الحـــوار والتفاعل والتعاون بين الأطراف المعنية. كما ستتعاون الآلية العالمية مع أعضاء لجنة التيسير لجعل مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي أكثر شفافية وأيسر منالاً على نطاق عالمي، ويشمل ذلك على سبيل المثال، المشاركة في نقاط اتصال البنك الدولي الخاصة بالتنمية.

المشاريع المتعلقة بالتصحر حسب فئات المانحين
(١٩٩٦-٢٠٠١)

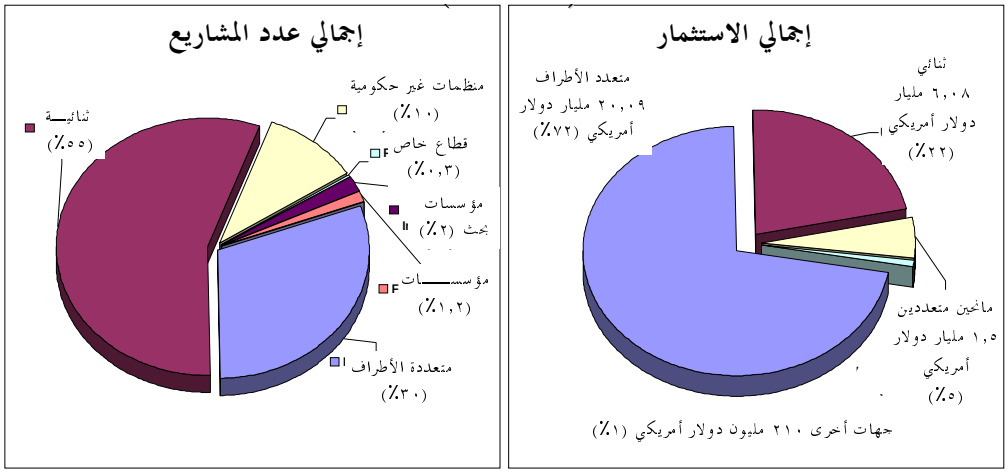

إجمالي الموارد المستثمرة (١٩٩٦-٢٠٠١): ٢٧,٩ مليار دولار أمريكي
متوسط المبلغ المستثمر كل سنة: ٤,٦ مليار دولار أمريكي

إجمالي عدد المشاريع: ٢٧٦ ٣ منها ٢٧٦ بتمويل من مانحين متعددين

ملاحظة: البيانات المالية غير متوافرة بالنسبة إلى:
٩٤٢ مشروع (٢٨,٨٪)

واضع البيانات: الآلية العالمية (مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي) - نيسان/أبريل ٢٠٠٣ -

المصدر الرئيسي: التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة إلى مؤتمر البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

المصادر الثانوية: التقارير السنوية والمواقع الرسمية لوكالات التنمية على الإنترنت

الشكل ١

متوسط الاستثمار السنوي حسب مصدر التمويل الرئيسي
(١٩٩٦-٢٠٠١)

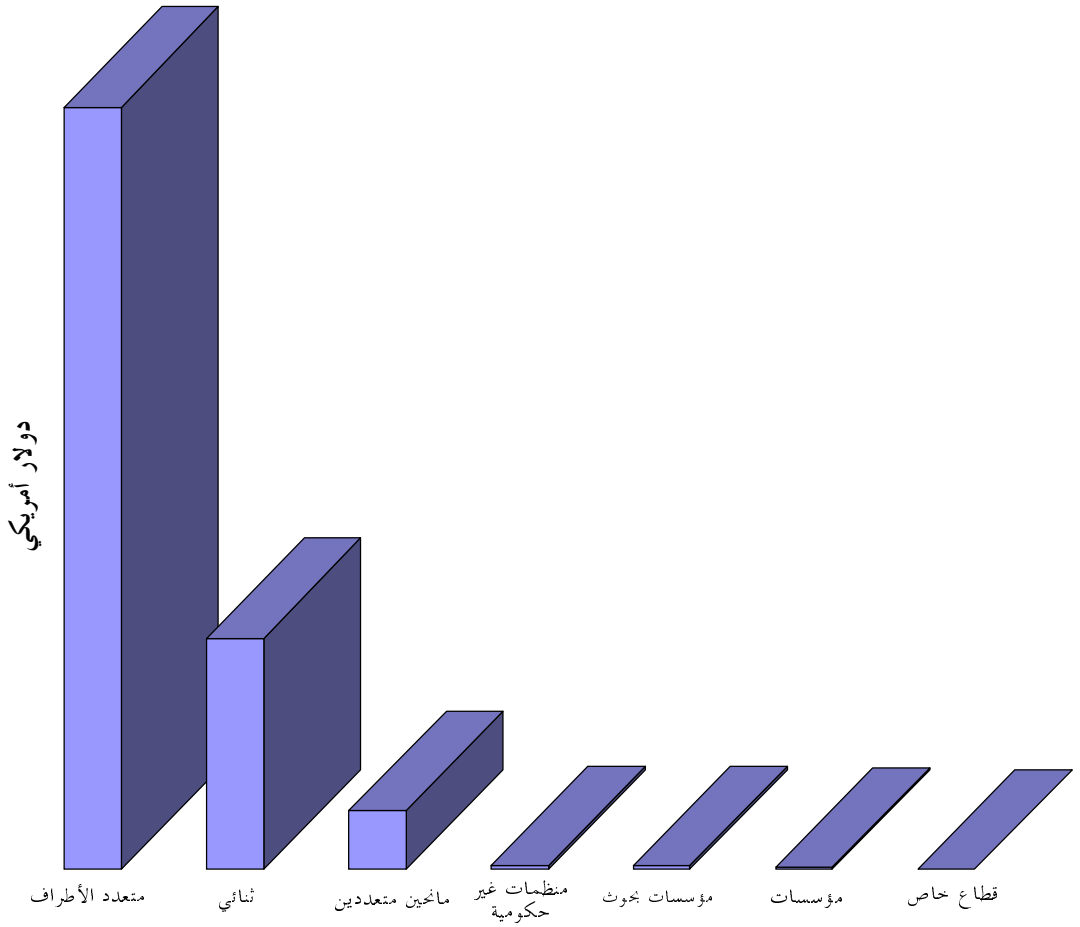

واضع البيانات: الآلية العالمية (مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي) - نيسان/أبريل ٢٠٠٣ -
المصدر الرئيسي: التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة إلى مؤتمر البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
المصادر الثانوية: التقارير السنوية والمواقع الرسمية لوكالات التنمية على الإنترنت

ملاحظة: هذه الأرقام تشمل التمويل المشترك من الحكومة (الحكومات) المتلقية

الشكل ٢

هاء – استراتيجية الاتصالات لدى الآلية العالمية

بينت الخبرة أن عملية تعبئة الموارد تتعثر بسبب المعلومات الواقعية حول التكاليف الكلية والجزئية ومردود تردي الأراضي والمعلومات عن أفضل الممارسات وقصص النجاح المتعلقة بالتعامل مع تردي الأراضي في المناطق الجافة والقاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة. فالإدارات والوزارات المسؤولة عن التخطيط الإنمائي وتخصيص الموارد المالية الشحيحة (المحلية وموارد التعاون الإنمائي) تمانع كثيراً في الاستثمار في إدارة الأراضي الجافة نظراً للعائدات المتدنية المتوقعة من الاستثمار مقارنة بالبدائل. ولكي يتم التعامل مع هذا الأمر والإتيان بمعلومات واقعية، تعمل الآلية العالمية مع شركائها في استخراج المعلومات التي تبين أن الاستثمار في تنمية الأراضي الجافة له ما يبرره بالمعنى الاجتماعي الاقتصادي. ولهذا الغرض تم تبني نهج تعاوني من أربعة مسارات، مشترك بين الوكالات، والمسارات تشمل: (أ) تجميع قصص النجاح؛ (ب) تقييم تكلفة تردي الأرض وعائد الاستثمار؛ (ج) تشجيع إقامة الشراكات في إطار برنامج تقييم تردي الأراضي في المناطق الجافة؛ (د) استعراض الخبرات ذات الصلة بغرض وضع مبادئ توجيهية عملية خاصة بنظم حوافز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

وسوف تجمع الرسائل الناتجة عن ذلك وتُضاف إلى المعلومات المتعلقة بدور الآلية العالمية وشركائها في دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وما تم من إنجازات حتى الوقت الراهن. وفيما يتصل بوضع خطة عمل الآلية العالمية، فقد اتُفق على أن يتولى أعضاء لجنة التيسير المسؤولية الرئيسية عن إجراء الدراسات المطلوبة مع الآلية العالمية، بمشاركة أعضاء لجنة التيسير الآخرين الذين يشاركون في المناقشات حول المضي قدماً في عملية الدراسة. كما سيقوم أعضاء لجنة التيسير، بوسائل اتصالاتهم الخاصة، بتضمين المعلومات المتعلقة بتردي الأراضي.

وتقوم الآلية العالمية، بطبيعة الحال، بتضمين المعلومات عن الجوانب الاقتصادية لتردي الأراضي، في وسائل اتصالاتها، بغرض تيسير بناء الشراكات وتعبئة الموارد كما ستعمل بصورة لصيقة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمنظمات الأخرى الأعضاء في لجنة التيسير لنشر هذه المعلومات.

الجزء الثالث

الجوانب المتعلقة بالإدارة والميزانية

ألف– التنظيم والموارد البشرية

طبقاً للمقرر ٤/م أ–٥ بشان ميزانية وملاك الآلية العالمية والتوصية المتضمنة في المقرر ٩/م أ–٣ (الفقرة ٤) التي توصي المدير العام بضمان الاهتمام اللازم بأقاليم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، تم تعيين مديرين للبرامج (بتمويل من حكومتي هولندا والنرويج). وأحدهما لدعم العمل في شرق أفريقيا وجنوبها بينما الآخر لدعم عمل الإدارة العليا في المواضيع السياسية والاستراتيجية، ولم يتم حتى الآن شغل وظيفة وكيل المدير العام حيث يتولى كبير مديري البرامج في الآلية العالمية المسؤوليات الوظيفية المرتبطة بهذا المنصب.

ولاستكمال الوظائف الأساسية اشتملت الميزانية المطلوبة للسنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على وظيفتين يتم تخصيصهما تحديداً لتعبئة الموارد الجديدة والإضافية ووظيفة أخرى لتعزيز إمكانية دعم الإقليم الأفريقي وهذه الوظيفة الأخيرة تأتي بموجب ما تنص عليه الاتفاقية من إعطاء الأولوية لأفريقيا والتوصية المتضمنة في المقرر ٩/م أ-٣.

باء - المساهمة في الموارد المالية للآلية العالمية

تشمل الموارد التي تم توفيرها للآلية العالمية ما يلي:

- المخصصات التي حددها مؤتمر الأطراف من الميزانية الأساسية لاتفاقية مكافحة التصحر لمقابلة المصاريف الإدارية الأساسية للآلية العالمية (الحساب الأول للآلية العالمية).

- المساهمات الطوعية من المانحين متعددي الأطراف والثنائيين لدعم عملية برمجة العمل وتطوير مصدر المعلومات المالية عن تردي الأراضي إضافة إلى بعض المصاريف الإدارية والتكاليف التشغيلية المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الآلية العالمية للأطراف في الاتفاقية (الحساب الثاني للآلية العالمية).

- المساهمات الطوعية من المانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف والمصادر الأخرى، التي تستغلها الآلية العالمية كمساعدة مالية حفازة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الحساب الثالث للآلية العالمية).

ويبين الجدول المرفق المساهمات التي قُدمت للحسابين الثاني والثالث والمبالغ حتى نهاية نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. فبالنسبة للحساب الثاني فان جملة الإيرادات من عام ١٩٩٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (وفقاً للتعهدات والاتفاقات الموقعة) تبلغ حوالي ٥,٣ ملايين من الدولارات. وبانتظار تسوية السنة المالية ٢٠٠٣، تم صرف أو توجيه حوالي ١٣ في المائة من الأموال للمصروفات الإدارية لمكتب الآلية العالمية بينما خصصت نسبة ٨٧ في المائة المتبقية لدعم تطوير وتنفيذ برنامج العمل. وتم استنفاد كل أموال الحساب الثالث في دعم عملية وتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، حيث خُصصت نسبة ٤٩ في المائة لإقليم أفريقيا و١٩ في المائة لآسيا و٢٣ في المائة لأمريكا اللاتينية والكاريبي. أما نسبة ١٩ في المائة الباقية فقد خُصصت للمبادرات العالمية مثل دعم برامج تنمية المناطق المحلية.

جيم - الإجراءات التشغيلية

ظلت الآلية العالمية تتابع الولاية الممنوحة لها وفق الاستراتيجية التشغيلية كما تم تقديمها لمؤتمر الأعضاء الرابع. ولتوفير دعم أكثر اتساقاً للأطراف في الاتفاقية، طورت الأمانة والآلية العالمية برنامج عمل مشترك ينسق بصورة أفضل الدعم الذي يتلقاه الأطراف من كل منظمة. وهذا العمل لا يزال قيد التنفيذ وسيصبح التنسيق والدعم أكثر كفاءة مع اكتساب الخبرات. إن إعداد خطة عمل الآلية العالمية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ قد تم كما

ذُكر آنفاً بالتعاون اللصيق مع أعضاء لجنة التيسير، ولا يقتصر الاشتراك فيه على مكتب الآلية العالمية وإنما يشمل أعضاء لجنة التيسير كمطلب أساسي لنجاح التنفيذ. لذا فإن اشتراك الآلية العالمية سيأخذ طابعاً تعاونياً أكثر مما كان عليه الحال في السابق.

الجزء الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

ألف – الدروس المستفادة من مشاركة الآلية العالمية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر

لقد أوجدت صياغة برامج العمل (أي برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية) عمليات تشاركية طويلة ومتشعبة المطالب في العديد من البلدان وعلى المستوى دون الإقليمي. ومع ذلك فإن هذه العمليات لم تف بالدعم المالي المتوقع أصلا في كثير من البلدان الأطراف، وقد كان السبب الرئيسي هو الصعوبات، من ناحيتي العرض والطلب، في إدخال برامج العمل الوطنية ضمن الأطر الاستراتيجية الوطنية ذات الصلة (أي ورقات استراتيجية الحد من الفقر)، وبيان أولويات برامج العمل الوطنية بوضوح في دورات البرمجة الخاصة بالشركاء الإنمائيين. كذلك توضح الصعوبات أن "تعميم" اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أي انتزاعها من *زاويتها الإيكولوجية*، قد مثل تحدياً تقريباً للبلدان الأطراف المتقدمة وللوكالات المتعددة الأطراف كما هو الحال بالنسبة للبلدان الأطراف النامية.

واستخدمت الآلية العالمية مواردها الحفازة في عدد من أقطار أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لبناء الشراكات وأحرزت نتائج مشجعة من العمليات المرتبطة باتفاقية مكافحة التصحر. ويمكن تلخيص بعض النتائج الإيجابية المؤقتة لتدخلات الآلية العالمية، كما أظهرتها مداولات الدورة الأولى للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، كما يلي:

- تحسن وضوح برامج العمل الوطنية وربطها بالأطر ذات الصلة بما في ذلك الخطط الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وفرص التمويل المتعلقة بها.

- الاعتراف بالآلية العالمية عنصراً أساسياً في بناء الشراكات وتعبئة الموارد بجانب الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

- الطلب المتزايد دائماً من البلدان الأطراف النامية على العديد من خدمات الآلية العالمية، بما يفوق مواردها المحدودة المتاحة وفق الميزانية الأساسية والمساهمات الطوعية.

- اعـــتراف الـــبلدان الأطراف المتقدمة بأهمية تدخلات الآلية العالمية، كما ورد في بيانات البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليابان والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا بمناسبة الاجتماع الأول للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

وينـــبغي أن ينظر إلى هذه النتائج في إطار "منحنى التعلم" الذي تطورت عبره الآلية العالمية خلال عمرها المحدود الذي يمتد لأربع سنوات ونصف فقط، واجهت الآلية خلالها عدداً من التحديات المتعددة الأوجه التي تشمل:

- وضـــع اســـتراتيجية تشغيلية لتوجيه الأنشطة التي تقوم بها الآلية العالمية حسب الطلب بموجب ولايتها والمهام المحددة لها من مؤتمر الأطراف.

- إكمـــال عملـــية تأسيس مكتب الآلية العالمية وتوفير الموظفين لـــه وفق ما خُصص من الميزانية الأساسية.

- البحـــث عن المساهمات الطوعية (لتعزيز الموارد المحدودة للميزانية الأساسية للآلية) بغرض تلبية العدد المتزايد من طلبات الحكومات لتمويل *العمليات*.

- تحديد المؤسسات الاستراتيجية الشريكة التي لديها الرغبة والوقت لتزيح عن كاهل الآلية العالمية الأنشـــطة غير الأساسية، لتتمكن الآلية العالمية من التركيز حصراً على التوسط لبناء الشراكات وتعبئة الموارد.

لقـــد اســـتغرقت الـــتحديات الأربعة سالفة الذكر وقتاً كبيراً لكنها مهدت الطريق لتحديد *التحالفات الاستراتيجية وفرص جمع التبرعات* لتعبئة التمويل.

ومن التطورات التي تمكن الآلية العالمية من التقدم أكثر في وضع أولويات أنشطتها بالتركيز الدقيق على جوهر ولايتها مع الإبقاء على *المرونة اللازمة لاستراتيجية التشغيل*، ما يلي:

- زيادة إشراك أعضاء لجنة التيسير كما تمخض عن الدورة العاشرة للجنة التي رأسها البنك الدولي في نيسان/إبريل ٢٠٠٣.

- تهيـــئة مرفق البيئة العالمية، بموجب النافذة الجديدة بشأن تردي الأراضي، ليقوم من جملة أمور أخرى بتوفير الدعم لأنشطة بناء القدرات ذات الصلة باتفاقية مكافحة التصحر. وهذه الخطوة ينـــبغي أن تخفـــف الضغط الواقع على الموارد الحفازة للآلية العالمية التي يمكن استغلالها بصورة

متزايدة في تأسيس شراكات مالية جديدة أو في تعزيز برامج التنسيق الموجودة، ليتم من خلالها توفير موارد إضافية تشمل التمويل المشترك من مرفق البيئة العالمية.

- تجديد التزام بلدان الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليابان والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا بتعزيز تعاونها مع الآلية العالمية وعلى المستوى القطري والمقار الرئيسية.

باء – الخطوات التالية

نظرا إلى أن لجنة التيسير التابعة للآلية العالمية ستصبح منبرا استشارياً أكثر استباقية، وأن المؤسسات الأعضاء في لجنة التيسير ستشارك بقدر أكبر في تنفيذ الاتفاقية، فسوف تركز الآلية العالمية على جوهر عملها الأساسي المتمثل في بناء الشراكات وتعبئة الموارد. وكما هو مشار إليه في إرشادات خطة العمل فان الآلية العالمية سوف تركز على الأهداف الثلاثة الرئيسية التالية:

- تعبئة الموارد المالية لدعم عملية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر (الاستثمار الأولي).
- توسيع قاعدة التمويل لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.
- تطوير نظام معلومات الآلية العالمية واستراتيجيتها المتعلقة بالمعارف والاتصالات.

وتقوم نخبة من وكالات التعاون الإنمائي بدعم الصناديق الطوعية للآلية العالمية التي تُستخدم لاستحداث التأثير المضاعف كما تم التطرق إليه أعلاه، وهنالك حاجة لتوسيع هذه المجموعة من الوكالات. ومما يكتسب نفس القدر من الأهمية هو الحاجة لتوسيع التفاعل بين هذه الوكالات على مستوى المقار الرئيسية يشمل الشعب والإدارات المسؤولة عن الاستراتيجيات الوطنية، ورسم السياسات والتخطيط الاستراتيجي العام. ولا يتطلب هذا الأمر سوى بناء قاعدة دعم أكثر متانة لتخطيط وتنفيذ برنامج العمل، وإنما أيضاً توسيع وضمان الدعم طويل الأمد للموارد الطوعية للآلية العالمية. وتخطط الآلية العالمية أيضا لتعزيز قدرتها على تطوير ومواصلة التفاعل المستمر مع وكالات التعاون الإنمائي الثنائية. وستكثف الآلية العالمية خلال العام القادم حوارها مع أفرقة العمل المختصة في الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية والمحافل ذات الصلة لمجتمع التعاون الإنمائي الثنائي.

وثمة ولاية هامة للآلية العالمية هي تعبئة الموارد الجديدة والإضافية لوضع وتنفيذ برامج العمل. وقد أوصى مؤتمر الأطراف الثالث بموجب المقرر ٩/م أ-٣ (الفقرة ٨) الآلية العالمية بأن تضع في الحسبان المفاوضات الحكومية الدولية ذات الصلة بقصد تحديد الفرص المحتملة للمساعدة المالية لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، والمصادر المبتكرة لذلك.

في هذا السياق وبالتعاون مع البلدان الأطراف والمنظمات دون الإقليمية، عملت الآلية العالمية مع وكالات مـــرفق البيئة العالمية لتحديد مبادرات تمويل المرفق المحتملة واستمالت الشركاء الإنمائيين لزيادة التمويل المشترك. ومـــنذ أن اتُخذ القرار بجعل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو الوكالة التنفيذية لمرفق البيئة العالمية، مع ولاية خاصة تتعلق بتردي الأراضي، عملت الآلية العالمية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتطوير عناصر مرفق البيئة العالمية باعتبارها مكملة لمشاريع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وعقب القرار الذي اتخذته جمعية مرفق البيئة العالمية بإدراج تردي الأراضي كمركز تنسيق جديد بالمرفق، سوف تكثف الآلية العالمية جهودها لإيجاد المشاريع رهـــن التنفـــيذ للـــبرنامج التشغيلي الجديد باتخاذ الإجراءات المناسبة للتنفيذ وللوكالات المعنية بالتنفيذ حسب الاقتضاء، وستعمل معها لتعبئة التمويل المشترك المطلوب. ويعترف مرفق البيئة العالمية تماماً بدور الآلية العالمية في تعبئة التمويل المشترك لعناصر مشاريع المرفق.

وتابعـــت الآلية العالمية التطورات المتعلقة بتنحية الكربون وكيفية استفادة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من تبادل حقوق إطلاق الكربون. وتفتح المناقشات التي تمت منذ أمد قريب بين الآلية العالمية والصندوق الـــدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي آفاقاً جديدة لتعبئة الموارد الإضافية لاتفاقية مكافحة التصحر من خلال تبادل حقوق إطلاق الكربون، خصوصا فيما يتعلق بصندوق الكربون الحيوي الذي يتصدره البنك الدولي.

وســـوف تســـتمر الآلية العالمية في حصر المؤسسات الخاصة، والمنظمات الدولية غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص،و أطر التعاون الإنمائي اللامركزية ومقايضة الديون كشركاء محتملين ومصادر لتمويل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. والهدف من ذلك هو تحديد أوجه الربط بين اتفاقية مكافحة التصحر والاستراتيجيات ومجالات الاهتمام المحورية لهذه المنظمات، ومن ثم تحديد فرصها لدعم الأنشطة والمشاريع ذات الصلة ببرامج العمل الوطنية في بلدان أطراف ومناطق دون إقليمية مختارة.

المرفق الأول

أفريقيا

شمال أفريقيا

دعمت الآلية العالمية وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية في تونس والجزائر والمغرب[٢] وبرنامج عمل دون إقليمي لدى اتحاد المغرب العربي. وتم توفير دعم مالي حفاز يبلغ حوالي ٠٠٠ ٥٩٠ دولار أمريكي استجابة للطلبات المقدمة. وجرى دعم وأنشطة الآلية العالمية بالتعاون اللصيق مع الشركاء الرئيسيين مثل المنظمات الأهلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي *والوكالة الألمانية للمساعدة التقنية* ومركز تطوير الأراضي القاحلة ومرصد الصحراء والساحل والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وفي المغرب، ساهم الدعم المالي والتقني للآلية العالمية في التحقق من برنامج العمل الوطني خلال عام ٢٠٠٠. وأدت الجهود المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إدخال المواضيع المتعلقة بالتصحر كواحدة من أولويات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. كما عُقد في عام ٢٠٠٣ منتدى وطني بشأن بناء الشراكات وتعبئة الموارد، مع الشركاء الوطنيين والدوليين بغرض ملاءمة المشاريع ذات الأولوية في برنامج العمل الوطني المغربي مع سياسات المانحين وأطر البرمجة.

وفي الجزائر، يسّر الدعم المقدم من الآلية العالمية لتطوير برنامج العمل الوطني إكمال الدراسات حول دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر والتآزر المحتمل بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وتوجت الدراسة الأخيرة بعقد حلقة عمل عام ٢٠٠٣ بشأن أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو بمشاركة مراكز اتصال اتفاقية مكافحة التصحر في تونس والجماهيرية العربية الليبية ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر.

وساعد دعم الآلية العالمية البالغ ٠٠٠ ١٠ دولار أمريكي وتعبئة مبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار أمريكي من الوكالة الألمانية للمساعدة التقنية، في إقامة مشروع بين مرصد الساحل والصحراء والوكالة الألمانية للمساعدة التقنية والآلية العالمية بشأن استخدام الاستشعار عن بعد لرصد وإدارة الموارد المائية، فشجع بالتالي الفرص الجديدة لتعبئة الموارد لنقل التكنولوجيا.

---

(٢) فيما يتعلق بدعم الآلية العالمية لتونس يرجى الرجوع إلى الجزء الثاني - جيم حول التأثير المضاعف للآلية العالمية.

وفي سياق دعم الآلية العالمية في وضع المبادرة المتكاملة بشأن الأرض والمياه في أفريقيا، يتم الآن تصور عنصر فرعي للبرنامج المشترك بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، لدعم المجتمعات المحلية في تونس والجزائر والمغرب بغرض تحسين إدارة الأراضي وموارد المياه. وسوف يقوم مرفق البيئة العالمية بتوجيه مبلغ ٠٠٠ ٧٥ دولار من خلال الآلية العالمية لمساعدة مرصد الساحل والصحراء في تطوير إطار المشروع باتساق مع برامج العمل الوطنية وبرنامج العمل دون الإقليمي لاتحاد المغرب العربي.

غرب ووسط أفريقيا

ركز دعم الآلية العالمية في غرب ووسط أفريقيا بصورة رئيسية على غرب أفريقيا تجاوباً مع الطلبات المقدمة من البلدان الأطراف. أما في وسط أفريقيا فقد بدأ دعم الآلية العالمية في مطلع عام ٢٠٠٣ وبطلب من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

وتقدم الآلية العالمية دعماً لبرامج العمل الوطنية لسبعة بلدان في الإقليم هي بوركينا فاسو وتشاد والسنغال وغامبيا ومالي وموريتانيا والنيجر، وتلك زيادة ملحوظة منذ عقد مؤتمر الأطراف الخامس. ولقد خُصص ما يقدر في جملته بنحو ١,٨ مليون دولار لهذه البلدان دعماً لتطوير برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية[٣] .

وتلبية للطلبات المقدمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد، خُصص مبلغ ٠٠٠ ٦٠ دولار أمريكي لبرنامج العمل الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية بينما يتم تقديم الدعم لحكومة تشاد بغرض الملاءمة بين جانبي العرض والطلب.

أما على المستوى دون الإقليمي، فقد خصصت الآلية العالمية مبلغ ٠٠٠ ٢١٣ دولار أمريكي ونظمت، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، حلقة عمل مشتركة في السنغال عام ٢٠٠٢ حول مناهج بناء الشراكات وتعبئة الموارد. وتم تنظيم حلقة العمل بالتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمنظمات الحكومية الدولية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا) وحكومة السنغال. وخُصص مبلغ ٠٠٠ ٣٥٠ دولار أمريكي لتأسيس صندوق تيسير دون إقليمي يساعد البلدان والمنظمات غير الحكومية في عملياتها المتعلقة بتخطيط وتنفيذ برامج العمل الوطنية وبرنامج العمل دون الإقليمي.

---

(٣) المبادرات المشتركة بين الآلية العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مرتفعات فوتا جالون، وفي النيجر/نيجيريا في إطار برنامج العمل دون الإقليمي، وفق ما جاء وصفه في الجزء الثاني جيم الخاص بالتأثير المضاعف للآلية العالمية.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

ساهمت الآلية العالمية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لمرفق الدعم دون الإقليمي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقد أدى ذلك إلى جلب تمويل إضافي بأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من شركاء آخرين بمن فيهم البنك الدولي والوكالة الألمانية للمساعدة التقنية، وخصص جل هذا المبلغ للاستثمار في المبادرة الأفريقية الخاصة بالأراضي والمياه. ويُنتظر من مرفق الدعم دون الإقليمي التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن يقدم، بدعم من الآلية العالمية مبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي، مشاريع استثمارية مماثلة جاهزة للتنفيذ في مجال إدارة النظم الإيكولوجية عبر الحدودية.

والآلية العالمية تعمل، بالتعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، وخمسة بلدان من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (إثيوبيا، أوغندا، جنوب أفريقيا، زامبيا وكينيا) على ترتيب مشاورات مع المانحين بغرض تعبئة الموارد من الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص لاستثمارها في برامج ومشاريع اتفاقية مكافحة التصحر. ووفرت الآلية العالمية حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لهذه العملية التي يُتوقع أن تتمخض عن إدماج برامج العمل الوطنية في الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر بشأن تعبئة التمويل الثنائي في هذه البلدان. وتواصل الآلية العالمية تعاونها مع مؤسسات الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية والمعهد الدولي لبحوث الثروات الحيوانية والمعهد الدولي لإدارة المياه بغرض دعم تنفيذ برنامج العمل الوطني في إثيوبيا، ونتج عن ذلك مقترحان استثماريان لحوض بحيرة تانا في إثيوبيا بتكلفة تتجاوز ٣ ملايين دولار أمريكي، ويُتوقع تمويل مليونين منها من برنامج تحديات الغذاء والماء والبيئة المنبثق عن الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية. وتدرس الآلية العالمية إمكانيات ربط برنامج العمل دون الإقليمي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبرامج العمل الوطنية بمبادرة حوض النيل بهدف توسيع استثمارات تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في المنطقة دون الإقليمية. وتلبية للمقرر ٥/م أ-٣ (الفقرة ٢٨)، تعمل الآلية العالمية مع كينيا وجنوب أفريقيا لوضع استراتيجيات لتعبئة الموارد من القطاع الخاص.

ويقدم برنامج الآلية العالمية للتبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية الدعم لإشراك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية في الاتفاقية، خصوصاً في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد مكّن هذا الدعم مراكز تنسيق الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر التابعة لهذه الجماعة ومنظمات غير حكومية مختارة من تعزيز قدراتها على صياغة المقترحات بشأن التنفيذ بموجب برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية. وبفضل حلقة عمل نظمتها الآلية العالمية والشراكة العالمية لجنوب أفريقيا، تم تجميع ممثلي البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني مما تمخض عن نشر مبادئ توجيهية بشأن كيفية تفعيل القوانين المحلية المؤاتية لتنفيذ الاتفاقية.

وقدمت الآلية العالمية مساهمة مالية للمنطقتين دون الإقليميتين بحوالي ١,٦ مليون دولار أمريكي، ساعدت على صياغة مقترحات استثمارية بتكلفة تبلغ حوالي ٧٠٠ مليون دولار أمريكي.

المرفق الثاني

آسيا و المحيط الهادئ

قدمت الآلية العالمية الدعم لبرامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لثمانية وعشرين بلداً طرفاً في إقليم آسيا والمحيط الهادئ بتكلفة إجمالية تبلغ حوالي ١,٧ مليون دولار أمريكي. كما ولدت الموارد الحفازة للآلية العالمية التمويل المشترك أو التعهدات بالتمويل بما يبلغ حوالي ١٣,٣ مليون دولار. وتعاونت الآلية العالمية مع البلدان الأطراف وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر والشركاء المانحين في المساعدة على بناء الشراكات وتوجيه التمويل بغرض تنفيذ الاتفاقية.

وفي غرب آسيا، دعمت الآلية العالمية وضع برنامج العمل دون الإقليمي لغرب آسيا وقامت بتعبئة مبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط. ولاستكمال برنامج العمل دون الإقليمي المذكور، أعدت الآلية العالمية بالاشتراك مع البنك الدولي برنامج *تشجيع الزراعة المطرية في غرب آسيا و شمال أفريقيا* بتكلفة بلغت حوالي ٥,٥ ملايين دولار أمريكي.

وفي المنطقة دون الإقليمية لوسط آسيا، تصدرت الآلية العالمية اتفاقية شراكة استراتيجية جمعت بين مصرف التنمية الآسيوي (من خلال فرعه ريتا ٥٩٤١) والوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة الألمانية للمساعدة التقنية/اتفاقية مكافحة التصحر. وشملت نتائج هذه الشراكة استثمار حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي من قبل الوكالة الألمانية للمساعدة التقنية/اتفاقية مكافحة التصحر في مشاريع رائدة إضافة إلى وضع برنامج لإدارة المراعي في جمهورية قيرغيزستان (بمبلغ إجمالي حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي) وقد تم رفع هذا المشروع للوكالة الكندية للتنمية الدولية لدراسته.

وفي كازاخستان، مكنت الموارد الحفازة للآلية العالمية الحكومة، بالتعاون مع البنك الدولي، من الحصول على منحة (مسندة مخصصة لمشاريع) من مرفق البيئة العالمية، الكتلة باء بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لتطوير مشروع إدارة الأراضي القاحلة الرامي إلى معالجة المسائل المتعلقة بتردي الأراضي بمنطقة كاراقندا أوبلاست في كازاخستان. ووفرت الآلية العالمية أيضاً موارد إضافية لتمويل عنصر ضمن هذا المشروع يختص بتنحية الكربون. وقدمت الوثيقة الكاملة الخاصة بالمشروع إلى مجلس مرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٣. وتبلغ التكلفة المقترحة للمشروع حوالي ٩,٧ ملايين دولار أمريكي يساهم فيها مرفق البيئة العالمية بمقدار ٤,٦ ملايين دولار امريكي.

وتتعاون الآلية العالمية مع الإدارة الحكومية للثروة الغابية في الصين، في سياق بناء الشراكات وتعبئة المصادر لتنفيذ برنامج العمل الوطني في الصين. واستجابة للطلبات المحددة من هذه الإدارة بوصفها مركز تنسيق الصين بالنسبة لاتفاقية مكافحة التصحر، دعمت الآلية العالمية، بالتعاون اللصيق مع أمانة الاتفاقية، أنشطة مختلفة:

توفـــير الدعم التقني للعمليات الاستشارية؛ وتمويل الاجتماعات الاستشارية للجهات ذات المصلحة؛ وتوفير منح التمويل للأنشطة التجريبية كمدخل للاستثمارات الكبيرة الحجم؛ وإقامة الحوار البناء مع الشركاء الإنمائيين بشأن الأعـــراض والمسببات الأساسية للتصحر في الصين. ونتيجة لذلك جاء الاعتراف بالآلية العالمية على أنها "مساهم حـــيوي" في تأسيس إطار بمبلغ ١,٤٥ مليار دولار أمريكي لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في الصين على الـــنحو المـــبين في برنامج العمل الوطني. وهذه الشراكة بين مرفق البيئة العالمية والصين يتصدرها مصرف التنمية الآسيوي بتمويل من البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى.

ووفرت الآلية العالمية الموارد لوضع و/أو تنفيذ برامج العمل الوطنية في إندونيسيا وسري لانكا وفييت نام وكمـــبوديا ونيبال والهند استجابة للطلبات المقدمة من البلدان الأطراف وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر. وتقوم الآلية العالمية حالياً على نهج خبرتها التعاونية الماضية مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، بدعم بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بنغلاديش، تايلند، توفالو، جزر سليمان، الفلبين، فيجي، ميانمار، ونيوي في تطوير برامج العمل الوطنية. وفضلاً عن ذلك يتم توفير الدعم لجمهورية إيران الإسلامية في عملية استكمال برنامج عملها الوطني.

وفي باكستان، ساعدت الآلية العالمية جمعية المحافظة على البيئة وحمايتها على إعداد مقترح بإدراج مناطق المجتمعات المحلية العازلة ضمن مبادرة صندوق عالمي للطبيعة من أجل إنشاء منطقة محمية في إقليم ثارباركر. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باكستان، رفع اقتراح مشترك الى أمانة البيئة العالمية من جمعية المحافظة على البيئة وحمايتها، والصندوق العالمي للطبيعة بغرض الحصول على منحة إنمائية لتطوير المشروع هي الآن قيد النظر. كمـــا وفـــرت الآلية العالمية الموارد لجمعية المحافظة على البيئة وحمايتها للقيام بالأنشطة من خلال برنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية التابع للآلية العالمية، كاستثمار مبدئي لإنجاح مشروع مرفق البيئة العالمية. ولقد مكنت موارد مرفق البيئة العالمية من تأسيس "مركز لموارد مكافحة الجفاف والتصحر" لدعم بناء القدرات لدى المجتمعات المتأثرة، والتدريب على ممارسات الزراعة الحرجية وإقامة المشاتل وتبادل الزيارات بين المجتمعات المحلية فضلاً عن بناء الشراكات على المستوى المحلي.

ومن خلال برنامج التعاون الموسع للمنظمات غير الحكومية العاملة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تعمل الآلية العالمية مع منظمة الشباب من أجل العمل – الهند ، وجمعية المحافظة على البيئة وحمايتها – باكستان، ومجموعـــة الشراكة لجنوب آسيا – نيبال، بغرض تطوير مشروع يهدف لتمكين النسوة اللاتي يمتهن الزراعة من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.

وعلى المستوى الإقليمي، تدعم الآلية العالمية شبكات البرامج الموضوعية الإقليمية الآسيوية الخاصة برصد وتقيـــيم التصـــحر (البرنامج-١)، والخاصة بالزراعة الحرجية والمحافظة على التربة (البرنامج-٢)، وإدارة المراعي وتثبيـــت الكثبان الرملية (البرنامج-٣)، وإدارة الموارد المائية (البرنامج-٤)، كما دعمت منذ عهد قريب تعزيز الإمكانيات لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار القحط (البرنامج-٥).

المرفق الثالث

أمريكا اللاتينية والكاريبي

لقد انتفع تسعة عشر بلداً في الإقليم من دعم الآلية العالمية منذ العام ٢٠٠٠، ويجري حالياً وضع أو استكمال برامج العمل الوطنية في كل من إكوادور، أوروغواي، البرازيل[٤] ، بربادوس، بنما، السلفادور، شيلي، فنزويلا، كوستاريكا، كولومبيا، نيكاراغوا وهندوراس. كما يتم في الوقت الراهن تنفيذ برامج العمل الوطنية في كل من الأرجنتين، بوليفيا، غواتيمالا وكوبا.

وبدأت حكومة الجمهورية الدومينيكية والآلية العالمية عام ٢٠٠١، التعاون مع مركز الاستثمار التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في العملية المؤدية إلى وضع برنامج العمل الخاص بالمنطقة الحدودية بين هذه الجمهورية وهايتي، والتي سيستفاد منها أيضاً كمصدر لإعداد برنامج العمل الوطني للبلدين. وتحاول هذه العملية معالجة المشكلات المرتبطة بتردي الأراضي والقحط وارتباطهما بالفقر والتنمية الريفية المستدامة بناء على نهج يبدأ من القاعدة ويضع الواقع المحلي في الاعتبار.

وفي منطقة " الجران شاكو أمريكانو" دون الإقليمية، دعمت الآلية العالمية حكومات الأرجنتين وباراغواي وبوليفيا في إعداد برنامج عمل دون إقليمي. وإضافة إلى ذلك أدى تقييم الإطار المؤسسي الإقليمي إلى صياغة مقترحات لمشاريع الكتلة – ألف من مرفق البيئة العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ويجري وضع برنامج العمل دون الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية بونا أمريكانا. وقد تم تأسيس حلف استراتيجي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبلدان هذه المنطقة بغرض التعاون في المرحلة التنفيذية للبرنامج، ولبحث تمويل البرنامج من مرفق البيئة العالمية والصندوق الاستئماني الإيطالي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الدول الأمريكية.

وفي أمريكا الوسطى، تعمل الآلية العالمية بمساهمة تبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي على تشجيع برامج الشراكات مع أصحاب المصلحة المشاركين في التنمية الريفية المحلية بغرض تحديد الاحتياجات والأولويات ومكامن

---

(٤) قامت الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية أيضاً بدعم حكومة البرازيل في إعداد عنصر لمرفق البيئة العالمية مرتبط بمشروع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "مشروع التنمية المستدامة لمستوطنات الإصلاح الزراعي في الشمال الشرقي شبه القاحل"، كما تمت الإشارة إليه في الجزء الثاني – جيم الخاص بالتأثير المضاعف للآلية العالمية.

فـــرص الاستثمار. ويأتي ذلك في سياق الاتفاقيات الخاصة بأمريكا الوسطى مثل، تحالف أمريكا الوسطى للتنمية المســـتدامة، والممر الأحيائي لأمريكا الوسطى وخطة شعب بنما. وتتعاون الآلية العالمية أيضاً مع الوكالة الألمانية للمساعدة التقنية/اتفاقية مكافحة التصحر، وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر لإعداد برنامج تعاون دون إقليمي لتنفيذ برنامج العمل الوطني في أمريكا الوسطى ولتحديد العناصر المؤدية إلى زيادة تطوير خطة العمل دون الإقليمية.

وفي مـــنطقة الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، خصصت الآلية العالمية مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار أمريكي لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر من خلال وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وفي الإطار دون الإقليمي، يُتوقع أن يســـهم هذا المبلغ في زيادة الموارد الإضافية من خلال تحديد الروابط بين اتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية الأمم المـــتحدة الإطاريـــة بشأن تغيُر المناخ، والبرامج والاستراتيجيات والمشاريع والمبادرات المتصلة بإدارة موارد المياه والتقليل من الضعف البيئي.

وفي سياق مبادرة تخفيف عبء الديون للألفية، اختارت الحكومة الإيطالية والوكالات الثلاث التي تتخذ مـــن العاصـــمة روما مقراً لها، بيرو على أنه البلد الذي يفي بمعايير الأهلية لمقايضة الديون. ولقد تفاعلت الآلية العالمية بصورة لصيقة مع مركز تنسيق اتفاقية مكافحة التصحر في بيرو وتم رفع مقترح خاص بمشروع تبلغ تكلفته حوالي ٣ ملايين دولار أمريكي.

وفي إطـــار برنامج التبادل والتدريب الخاص بالمجتمعات المحلية، تدعم الآلية العالمية ١٠ مشاريع في سبعة بلدان، بالتعاون مع مراكز تنسيق اتفاقية مكافحة التصحر بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وشركاء آخرين. وسمح الدعم الحفاز الذي تقدمه الآلية العالمية بتعبئة موارد بلغت أكثر من مليون دولار أمريكي.

وتدعم الآلية العالمية تنفيذ مشروع تنسيق السياسات العامة، بالتنسيق مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المـــتحدة للبيئة بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وكجزء من هذه الممارسة تم في المكسيك إصدار قانون اتحـــادي بشأن التنمية الريفية المستدامة، ويشمل هذا القانون الآن النظام الوطني لمكافحة التصحر. وتهدف الآلية العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى توسيع المجال الجغرافي للمشروع بحيث يشمل بلداناً أخرى في أمريكا الوسطى.

ولقد تعاون المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في كوبا مع الآلية العالمية في التنفيذ الناجح لمبادرة بناء القدرات بين بلدان الجـــنوب، التي شاركت فيها كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي، حيث تم توفير التدريب على السبل المنهجية لوضع/تنفيذ برامج العمل الوطنية.

ومـــراعاة لمبادئ أفرقة الدعم القطري، وفرت الآلية العالمية، بالتعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، الدعم المالي للمبادرات المتعلقة بإعداد برنامج إقليمي عن النقاط المرجعية والمؤشرات في مجال التصحر.

المرفق الرابع

بيانات المانحين

	المساهمات الطوعية للآلية العالمية (بالدولار الأمريكي) (حسب التعهدات/الاتفاقات الموقعة بين الآلية العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمانحين)							
	البلد	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجموع
الحساب الثاني	كندا				٣١ ٩٥٠	٥٩ ٩٨٦	٦٥ ٧٢٥	
						٢٢ ٠٦٩		
						٣٧ ٨٦٨		
						١٣٠ ٩٧٣		٣٤٨ ٥٧١
	الدانمرك				١٠٠ ٠٠٠			١٠٠ ٠٠٠
	فنلندا				١٥٠ ٧٣٩	٣٥٣ ٥٦٧		٥٠٤ ٣٠٦
	ألمانيا	١٠٠ ٠٠٠						١٠٠ ٠٠٠
	إيطاليا					١٥٠ ٧٥٨		١٥٠ ٧٥٨
	هولندا					١١٢ ٤٥٤	١١٨ ٩٦٩	٢٣١ ٤٢٣
	النرويج			٩٥ ٦٥٥	٢٣٦ ٥٣٠	٢٥٠ ٨١٠		٥٨٢ ٩٩٥
	البرتغال		١٠٠ ٠٠٠					١٠٠ ٠٠٠
	السويد	١٢٧ ١٧١		٥٢٧ ٥٣٥		٣١٩ ٢٨٩		٩٧٣ ٩٩٥
	سويسرا	٧٢ ٨٣٤	٦٤ ٣٢٩	٧١ ٤٦١	٧٤ ٩٠٥	٧٥ ٧٥٨	٧٥ ٧٥٨	٤٣٥ ٠٤٥
	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية				٥٢ ٠٨٦			٥٢ ٠٨٦
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية				٥٠ ٠٠٠			
					٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠		٥٥٠ ٠٠٠
	البنك الإسلامي للتنمية		١٢ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠			٣٢ ٠٠٠
	منظمة البلدان المصدرة للنفط				٤٠ ٠٠٠			
					٣٥٠ ٠٠٠			٣٩٠ ٠٠٠
	الولايات المتحدة (CHC)				٧٩ ٦٠٠	١٠٣ ٥٠٠		١٨٣ ١٠٠
	البنك الدولي			٢٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠		
					٢٥ ٠٠٠			٥٧٥ ٠٠٠
	المجموع الفرعي	٣٠٠ ٠٠٥	١٧٦ ٣٢٩	٩٤٤ ٦٥١	١ ٥١٠ ٨١٠	٢ ١١٧ ٠٣٢	٢٦٠ ٤٥٢	٥ ٣٠٩ ٢٧٩
الحساب الثالث	الدانمرك				٢٥٠ ٠٠٠			٢٥٠ ٠٠٠
	المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية					١١ ٥٢٣		١١ ٥٢٣
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية		٢ ٥٠٠ ٠٠٠		١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠		٤ ٥٠٠ ٠٠٠
	البنك الدولي			١ ٠٠٠ ٠٠٠		١ ٠٠٠ ٠٠٠		٢ ٠٠٠ ٠٠٠
	المجموع الفرعي	صفر	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢٥٠ ٠٠٠	٢ ٠١١ ٥٢٣		٦ ٧٦١ ٥٢٣
	المجموع	٣٠٠ ٠٠٥	٢ ٦٧٦ ٣٢٩	١ ٩٩٤ ٦٥١	٢ ٧٦٠ ٨١٠	٤ ١٢٨ ٥٥٥	٢٦٠ ٤٥٢	١٢ ٠٧٠ ٨٠٢

- - - - -